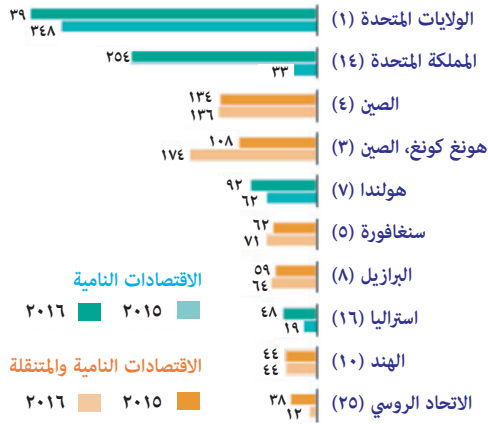
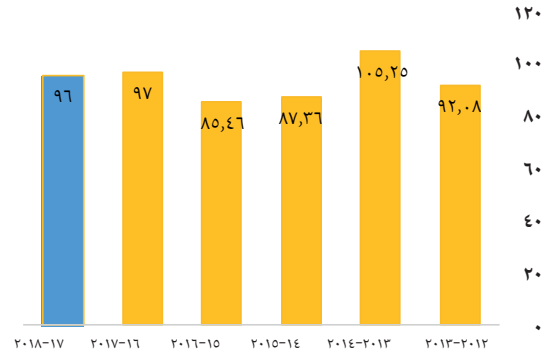


تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل - أفضل ١٠ اقتصادات مضيفة في عام ٢٠١٦ (مليار دولار أمريكي) + (X ترتيب ٢٠١٥)



المصدر: منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧

هطول الأمطار الموسمية الفعلي في الهند (النسبة المئوية % من متوسط الفترة الطويلة)



المصدر: إدارة الأرصاد الجوية الهندية (IMD)

٢٠١٧ - ٢٠١٨ يدل على توقعات هطول الأمطار (أولية)

ملاحظة: يجمع هذا التقرير بين التحديثات / الأحداث البارزة في كل من أبريل ومايو

١. وشهد الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٧ نموًا بنسبة ٧,١% مقابل ٨,٠% في السنة المالية ٢٠١٦، مما يعكس نتائج قرار إلغاء أوراق النقد شهد النمو على أساس سنوي تباطؤًا في السنة المالية ٢٠١٧ ولكنه لا يزال يُظهر معدل نمو صحي بنسبة ٧,١%. ولقد لوحظ تأثير قرار إلغاء أوراق النقد على قطاعات التصنيع والعقارات والبناء. أما قطاع الإنتاج الزراعي فلقد ظل قويًا. واستمر الاستهلاك في دعم النمو - وعلى وجه الخصوص، تم تسجيل ارتفاع في الاستهلاك الحكومي. ومع المضي قدمًا؛ ينبغي على النمو أن يكتسب في السنة المالية ٢٠١٨ زخمًا من الطلب المحدود على الاستهلاك وإنعاش دورة الاستثمار، بدعم من مبادرات السياسات.

٢. الوكالات العالمية تنظر بإيجابية إلى الهند وتعبد النظر في توقعاتها بزيادة النمو في تقرير التنمية الهندي الذي يصدر كل سنتين؛ ذكر البنك الدولي أن النمو الهندي سوف يتسارع في السنة المالية ٢٠١٨ بسبب تأثير قرار إلغاء أوراق النقد واستعادة الاستثمار الممتد. توقعت موديز أن يسارع الاقتصاد الهندي إلى النمو بمعدل ٧,٥% في السنة المالية ٢٠١٨ و ٧,٧% في السنة المالية ٢٠١٩. ومن جانبه صرح صندوق النقد الدولي أيضًا بأنه من المتوقع انتعاش معدل النمو الهندي إلى ٧,٢% في السنة المالية ٢٠١٨ و ٧,٧% في السنة المالية ٢٠١٩ بعد الاضطرابات الناجمة عن قرار إلغاء أوراق النقد. مع التوصية بإزالة الاختناقات الهيكلية التي طال أمدها لتعزيز كفاءة السوق. وقال بنك التنمية الآسيوي أن معدل النمو في الهند سوف يتحسن إلى ٧,٤% خلال السنة المالية ٢٠١٨ ويرتفع إلى ٧,٦% في السنة المالية اللاحقة. ومع هذه التوقعات، لا تزال الهند في صدار ضمن الأسواق الناشئة.

٣. توقعت الرياح الموسمية إيجابية وفقًا لإدارة الأرصاد الجوية في الهند توقعات الرياح الموسمية الأولية الصادرة من إدارة الأرصاد الجوية في الهند إيجابية ومن المرجح أن تكون ٩٦% من متوسط الفترة الطويلة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوفر دفعة كبيرة للطلب على الاقتصاد الزراعي/الطلب على الريف الهندي، وخاصة في الولايات التي تعاني من الجفاف (كارناتاكا وتاميل نادو). توفر الرياح الموسمية الإيجابية انفراجة في أرقام التضخم.

٤. التضخم المؤقت في الهند (CPI) ينخفض في أبريل إلى ٢,٩٩%، ويوفر انفراجة في الأسعار كان التضخم المؤقت في الهند الذي جاء أقل من التوقعات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء مدفوعًا بانخفاض أسعار المواد الغذائية وأسعار الوقود العالمية المريحة. وبلغ معدل التضخم السنوي، استنادًا إلى مؤشر أسعار المستهلك الشهري (أسعار الجملة)، ٣,٨٥% لشهر أبريل ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٥,٢٩% لشهر مارس ٢٠١٧. وهذا يوفر دعمًا مستمرًا لسياسة نقدية أسهل.

٥. الاستثمار الأجنبي المباشر يسجل أعلى معدلاته في الهند للسنة المالية ٢٠١٧؛ حملة "صنع في الهند" تحقق تقدمًا ووفقًا للبيانات الرسمية (وزارة التجارة والصناعة) سجلت الهند أعلى معدل للاستثمار الأجنبي المباشر على الإطلاق خلال سنة في السنة المالية ٢٠١٧ عند ٤٣,٥ مليار دولار، على الرغم من أن معدل النمو السنوي انخفض إلى ٩% من ٢٩% في العام السابق و ٢٧% في السنة المالية ٢٠١٥. وقد كانت تدابير الإصلاح التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢١ قطاعًا، وإطلاق حملة "صنع في الهند" منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، هي الدوافع الرئيسية. ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تحسنت الهند بدرجة واحدة في السنة التقويمية من عام ٢٠١٦ لتصبح الوجهة التاسعة الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

٦. الحكومة الهندية تعدل قانون تنظيم العمل المصرفي لتسريع حل الأصول العقيمة في ٥ مايو، أعطرت الحكومة بالتغييرات التي تم إدخالها على القانون بموجب قرار رسمي، والتي من شأنها أن تسمح لبنك الاحتياطي الهندي بممارسة مزيد من السلطة في التعامل مع الأصول المتعثرة داخل النظام المصرفي الهندي التي تبلغ قرابة ١٥٠ مليار دولار (١٠ تريليون روبية). ويمكن للحكومة أيضًا أن تكون قادرة على تفويض بنك الاحتياطي الهندي بالتماس بالإعسار وقانون الإفلاس ضد المتخلفين. وتعد هذه خطوة إيجابية نحو محاولة تحقيق عملية إعسار أكثر شفافية وأكثر سرعة.

هذا التقرير لا يمثل عرضًا للأهم أو الوحدات ولا يمثل كذلك توصية ولا بيان بالآراء ولا إعلان، ولا يمثل التقرير كذلك توقعًا ولا إقرارًا بالتغيرات المستقبلية المحتملة في معدلات أو أسعار أياً من الأوراق المالية، ومحتويات البيان السابق بغرض الإعلام فقط دون النظر إلى أهداف أو حالة مالية خاصة أو احتياجات معينة لأي شخص محدد قد يتلقى هذا البيان، يجب على مستخدمي هذه الوثيقة طلب المشورة فيما يخص مدى ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو استراتيجيات استثمارية يحتويها هذا المستند.